تقرير
مجلس الإدارة لعام ٢٠٠٩

بالرغم من انكماش الاقتصاد العالمى وتأثيره السلبى على الاقتصاد المصرى ، شهد عام ٢٠٠٩ التحرك الأساسى والملموس للبنك الوطنى للتنمية نحو تنفيذ استراتيجية البنك الطموحة للسنوات الخمس القادمة ، والتى تم وضعها والتخطيط لها فى عام ٢٠٠٨ ٠ ويعتبر عام ٢٠٠٩ عام النهوض المتميز للبنك الوطنى للتنمية ولكل قطاع من قطاعات البنك ٠

وفيما يلى نبذة مختصرة عن أداء قطاعات البنك المختلفة :-

❖ قطاع أنظمة المعلومات :

تم تنفيذ خطة تطوير البنية التكنولوجية للبنك بكل نجاح ، حيث تم الانتقال الكامل إلى العمل على نظام الحاسب الآلى الجديد للبنك ، والذى يواكب آخر التطورات التكنولوجية العالمية ، وتم كذلك التحديث الكامل لشبكات وأجهزة الإتصال ٠ ولقد إنعكس هذا التطوير والتحديث الشامل فى قطاع أنظمة المعلومات على أعمال البنك ، حيث تم التحول إلى النظام المصرفى الإسلامى وتم طرح منتجات وخدمات بنكية حديثة ومتميزة ، مما جعل البنك الوطنى للتنمية منافس رئيسى فى الصيرفة الإسلامية بصورة خاصة وفى قطاع المصارف بصورة عامة ٠

❖ قطاع الفروع والتجزئة المصرفية :

تم البدء فى تنفيذ الخطة الطموحة لتحديث شبكة فروع البنك والبالغ عددها ٦٩ فرعاً ٠ ولقد تم تطوير تسعة فروع طبقا لأحدث التصاميم العالمية وإضافة فرع صرف عملات أجنبية فى مطار القاهرة الدولى الجديد ، وأصبح مظهر تلك الفروع على أعلى مستوى من التميز ، هذا وسوف يتم استكمال تحديث وتطوير ٣٥ فرعاً خلال عام ٢٠١٠ ٠

وفى إطار الجهود التسويقية لقطاع الفروع والتجزئة المصرفية لتقديم خدمات ومنتجات مصرفية جديدة تم تحقيق إنجازات واضحة تتضمن تقديم خدمات الحساب الجارى الإسلامى وحساب الإدخار الإسلامى ٠ هذا وسوف يقوم البنك خلال عام ٢٠١٠ ولأول مرة فى السوق المصرية بتقديم مرابحة اليسر للقروض الشخصية الإسلامية ، وكذلك تم تقديم الصكوك الإسلامية ٠

كما استمر الإقبال الواسع من العملاء على مرابحة السيارات ، وأصبح البنك الوطنى للتنمية من البنوك الرئيسية فى هذا القطاع على مستوى جمهورية مصر العربية ٠

هذا وجارى العمل المتواصل والدؤوب على تصميم منتجات وحلول تمويلية جديدة تلاقى متطلبات العملاء المختلفة .

وعملاً على تطوير خدمة الـ ATM لما لها من أهمية فى تقديم خدمة متميزة للعملاء ، فلقد قام البنك بوضع خطة جارى تنفيذها لزيادة عدد ماكينات الـ ATM الى ١٥٠ ماكينة بنهاية عام ٢٠١٠ وتوزيعها على فروع البنك ، وكذلك فى مختلف المواقع الهامة للعملاء على مستوى جمهورية مصر العربية . وقد تم بالفعل زيادة ٢٦ ماكينة فى خلال هذا العام .

وعملاً على توسيع القاعدة التسويقية والخدمية للبنك ، فلقد تم الإنتهاء من تطوير عمل الفروع بحيث تصبح الفروع متخصصة فى تقديم الخدمات البنكية والتسويقية فقط ، وتم تحويل الأعمال الأخرى الى الإدارات المركزية ، وذلك حتى تكون الفروع متفرغة لخدمة العملاء ولتسويق منتجات البنك . كما تم تزويد الفروع بفرق تسويقية محترفة تعمل من داخل الفروع وكذلك خارجها ، وذلك لتأكيد تغطية خدمات البنك لكافة أنحاء جمهورية مصر العربية .

كما تم انشاء وحدة تسويق مستقلة قامت بالعديد من الحملات الإعلانية لنشر إسم البنك فى صورته الجديدة ومنتجاته الجديدة .

❖ <u>قطاع تمويل الشركات :</u>

وبالنسبة لقطاع تمويل الشركات ، فلقد تم البدء فى تنفيذ الخطة المتكاملة للنمو فى هذا النشاط ، وتم البدء بالفعل فى تمويل مختلف القطاعات الإقتصادية المستهدفة واستقطاب كبرى الشركات الصناعية والتجارية ، وكذلك تم دخول البنك الوطنى للتنمية فى عدد من التمويلات المشتركة الكبرى وبصورة إسلامية . وكافة المؤشرات تدل على أن البنك الوطنى للتنمية سوف يكون مساهماً رئيسياً فى التمويلات الإسلامية المشتركة خلال عام ٢٠١٠ ، والتى توجه الى المشروعات التنموية .

هذا ونظراً لطرح منتجات تمويل إسلامية متعددة تغطى كافة الإحتياجات ، فقد أمكن منح سقوف تمويلية جديدة بحوالى ٧٦٠ مليون جنيه مصرى استغل منها حتى تاريخه حوالى ٣٠٠ مليون جنيه .

❖ <u>قطاع تمويل القروض الصغيرة :</u>

استمرت ريادة البنك الوطنى للتنمية لهذا القطاع واستمر البنك فى تأكيد هذه الريادة خلال عام ٢٠٠٩ . وقد بلغ عدد التمويلات الممنوحة حوالى ٥٥٠٠٠ قرض بإجمالى مبلغ ٢٦٤ مليون جنيه مصرى ، وذلك بزيادة ١٠٠٠٠ قرض عن العام السابق ، وبنسبة نمو ٧٧% فى إجمالى التمويلات .

ونظراً لريادة البنك لهذا القطاع ولنجاحه المستمر والمتميز ، فلقد استمر البنك فى أن يكون محل تقدير وإهتمام من قبل الهيئات والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى ٠

❖ قطاع الموارد البشرية :

نظراً للأهمية الكبرى للموارد البشرية للبنك ، حيث أنها أساس تأكيد النجاح القائم واستمراره ، فلقد تم استكمال فريق الإدارة التنفيذية بالبنك من بين المديرين ذوى الخبرات المحلية والدولية المتميزة ، والمشهود لهم بالكفاءة العالية كل فى تخصصه ٠ وبناءً على رغبة العاملين بالبنك تم فتح باب المعاش المبكر الإختيارى ، حيث اختار ٤٦٠ موظف وموظفة الإستفادة من هذا النظام بتكلفة بلغت ٩٠ مليون جنيه مصرى ٠

ولإيمان البنك بالتدريب الحديث والمستمر ، فلقد تم تدريب عدد ٢٠٠٠ موظف على النظام الإسلامى وكذلك على برامج تدريبية متخصصة وحديثة لتطوير المهارات الإدارية المختلفة ، وذلك بعدد أيام تدريب بلغ ٧٣٩٢ يوما ، وذلك على عدد ٤٤ برنامج تدريبى تغطى مختلف المجالات ٠

وحرصاً على تميز موظفى البنك الوطنى للتنمية ، فلقد قام البنك بزيادة الأجور بوجه عام بنسبة ١٥% ، حيث تم تعديل رواتب ٦٠% من الموظفين فى مارس ٢٠٠٩ ، ويتم تعديل الراتب بناءً على كفاءة الموظف والنتائج المحققة من خلاله ٠

❖ قطاع الخزانة :

قام قطاع الخزانة بدور رئيسى كمصدر للدخل فى عام ٢٠٠٩ ، حيث استمر فى القيام بدوره فى الإدارة الفعالة لأصول وخصوم الميزانية ومخاطر أسعار السوق مع الإستخدام الأمثل للسيولة ٠ كما قام القطاع بتنشيط قسم أدوات العائد الثابت محققاً نمواً فى أرباح هذا النشاط بنحو ٣٠٠% ٠

قام القطاع أيضا بإنشاء وحدة لتسويق منتجات الخزانة ، حيث ساهمت بفاعلية فى زيادة حجم ودائع العملاء ٠ وفى إطار التحول للصيرفة الإسلامية ، قام القطاع بالإتفاق مع عدد كبير من البنوك المراسلة على إستثمار فائض السيولة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ٠

❖ قطاع المخاطر :

حرصاً من البنك على إدارة المخاطر المختلفة مثل مخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق طبقاً لأقوى وأحدث نظم إدارة المخاطر ، فلقد تم وضع السياسات والإجراءات التى تساعد بصورة فعالة فى ضبط المخاطر ٠ قام البنك بالإنتهاء من وضع تلك السياسات والإجراءات خلال عام ٢٠٠٩ وتم تطبيقها على كافة أعمال البنك ، وجارى إضافة نظم وسياسات جديدة توفر المتطلبات اللازمة للإمتثال لإتفاقية بازل ٢ ٠

❖ التحول إلى النظام المصرفى الإسلامى :

يعتبر عام ٢٠٠٩ أساس تحول البنك إلى النظام المصرفى الإسلامى ، حيث أنه تم تشغيل الحاسب الآلى الجديد ، والذى يعتبر القاعدة الأساسية والرئيسية لتنفيذ كافة أعمال الصيرفة الإسلامية مما سوف يمكن البنك من الإنطلاق فى هذا المجال ، الأمر الذى بدأ بالفعل وكان السبب الرئيسى فى طرح المنتجات المالية والاستثمارية المتميزة والجديدة والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية .

هذا وجارى تنفيذ التحول إلى النظام المصرفى الإسلامى بالكامل ، مع العلم بأن كافة منتجات البنك الجديدة هى طبقاً للشريعة الإسلامية ، ويتم التحول طبقاً لخطة شاملة معتمدة من الهيئة الشرعية للبنك ، والتى تتميز بالرقابة الداخلية الدقيقة للحفاظ التام على التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية .

❖ المركز المالى

وضعت إدارة البنك نصب أعينها خلال عام ٢٠٠٩ ضرورة إكمال إعادة هيكلة البنك ، وكذلك تحول البنك إلى بنك إسلامى متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتقديم منتجات وأدوات استثمارية وتمويلية تتميز بالتنوع والإهتمام بصفة خاصة بتوسيع قاعدة إيرادات البنك وتنويعها والمحافظة على جودة المحافظ المختلفة ، وذلك بإتباع إجراءات فنية عالية المستوى وصارمة ، وكذلك العمل على تسوية أو تحصيل أكبر قدر من الديون المتعثرة . وقد تم خلال عام ٢٠٠٩ تنفيذ الأهداف الموضوعة والتى تتميز بالإستمرارية .

وجاءت البنود المختلفة للميزانية لتعبر عن ذلك وتعكس النتائج الإيجابية المختلفة ، حيث بلغ إجمالى الأصول ١٠ مليار جنيه مصرى مقابل ٩.٢ مليار جنيه فى العام السابق بمعدل زيادة قدرها ٩% ، وذلك نتيجة لزيادة التمويل الممنوح لمختلف القطاعات .

وبالرغم من التركيز على إعادة هيكلة البنك ، فلقد تمكن البنك من زيادة حجم الودائع بنسبة ١٣% لتصبح ٩.٤ مليار جنيه مصرى مقابل ٨.٣ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٨ . كما بلغ إجمالى حقوق المساهمين قبل صافى خسائر العام ١.١ مليار جنيه مقابل ١.٣ مليار جنيه مصرى فى العام السابق ، وذلك نتيجة أخذ خسارة العام السابق مخصوماً منها الزيادة فى رأس المال فى الإعتبار . وقد بلغت صافى حقوق المساهمين بعد استهلاك خسائر العام ٤٦٢ مليون جنيه مصرى ، علماً بأنه تم تدعيم المخصصات بمبلغ ١.٢ مليار جنيه مصرى خلال عام ٢٠٠٩ .

زاد نشاط البنك فى مجال الإستثمارات قصيرة الأجل والتى تنوعت فيما بين الودائع لدى البنك المركزى المصرى والبنوك المحلية من جانب وأذون الخزانة من جانب آخر ، فزادت الأرصدة لدى البنوك بما فيها البنك المركزى لتصبح ٣.٩ مليار جنيه مصرى مقابل ٢.٩ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٨ ، وذلك بزيادة قدرها مليار جنيه مصرى ونسبة نمو ٣٤% . كما زادت أرصدة وأذون الخزانة بمبلغ قدره ٦٥ مليون جنيه ، وذلك نتيجة إستثمار الزيادة فى ودائع العملاء ، وكذلك إستثمار الزيادة الخاصة برأس المال .

هذا ولقد زادت الإستثمارات المالية المتاحة للبيع لتصبح ٥٠٥ مليون جنيه مصرى مقابل ٣٥٠ مليون جنيه للعام السابق وبزيادة قدرها ١٥٥ مليون جنيه ٠ وزادت أرصدة الإستثمارات المالية فى شركات تابعة وشقيقة لتصبح ٢٦٦ مليون جنيه ٠

ووفقاً لسياسة البنك فى التحول إلى النظام الإسلامى ، فقد زادت صافى أرصدة التمويلات الإسلامية لتصبح ١.٢ مليار جنيه مصرى مقابل ٦١١ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٨ بزيادة قدرها ٥٨٩ مليون جنيه ونسبة نمو ٥١% فى نفس الوقت الذى انخفضت فيه صافى أرصدة القروض والسلفيات لتصبح ٢.٢ مليار جنيه مقابل ٣.٢ مليار جنيه للعام السابق بانخفاض قدره مليار جنيه ، ويرجع ذلك الى تدعيم مخصصات الديون بالإضافة الى تحصيل أو تسوية بعض ديون العملاء المتعثرين ٠

ووفقاً إلى سياسة البنك الرامية إلى تقوية وتدعيم المركز المالى وتحسين جودة محافظه المختلفة ورفع معدلات تغطية الديون المتعثرة ، فقد تم تدعيم مخصصات الديون المتعثرة ومخصصات الأصول التى آلت ملكيتها للبنك بمبلغ ٦٢٠ مليون جنيه مصرى ٠